The social responsibility of business organizations and their role in achieving sustainable development

شتاتحة عمر
طالب دكتوراه، جامعة غرداية
omarofr@yahoo.fr

زاوية رشيدة
طالب دكتوراه، جامعة غرداية
zaouiarachida@gmail.com

الملخص:

هدف من خلال هذه الدراسة إلى التطرق لمفهومواضح للمسؤولية الاجتماعية و ربطها بتحقيق التنمية المستدامة، كما هدف إلى توعية الإدارات خاصة في منظمات الأعمال همية تبني مزيد من المبادرات الاجتماعية التي تساهم في تطوير اتمع وتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة مشاكله الإنسانية والبيئية والإقتصادية من خلال دراسة بعض مؤشرات التي تعبر عن انعكاس روح المسؤولية الاجتماعية على أداء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر .

كما أثر التطرق إلى تطور المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية قبل و بعد الاصلاحات الاقتصادية و خاصة مع التوجه نحو نظام حر بما يعرف قتصاد السوق و معرفة أهم المكتسبات في التنمية المستدامة من خلال هذا التوجه الجديد.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، منظمات الاعمال ، التنمية المستدامة، اقتصاد سوق.

Abstract:

The primary goal of this study was to a clear concept of social responsibility and linked to the achievement of sustainable development to address, as we aim to raise awareness, especially in business organizations departments the importance of adopting more social initiatives that contribute to the development of society and achieve sustainable development and address the humanitarian, environmental and economic problems through the study of some indicators that express a reflection of the spirit of social responsibility on the performance of economic institutions in Algeria.

As we brought up to address the development of social responsibility in the Algerian institutions before and after economic reforms, especially with the trend towards free system what is known as the market economy and the knowledge of the most important achievements in sustainable development through this new trend.

Key words: social responsibility, business organizations, sustainable development, market economy.

مقدمة

مع طفرة التطور التكنولوجي و التوجهات الحديثة في الانتاج، لم تعد المؤسسات و منظمات الأعمال تسعى نحو تعظيم الأرح لقدر ما تسعى إلى تحسين المناخ الداخلي و الخارجي من أجل دعم و تحسين الظروف للعمال و المستهلكين لاعطاء أقصى حد من الجهد و لتالي العمل على تحقيق تنمية مستدامة من خلال ما يعرف بتبني المسؤوليات الاجتماعية .

كما أن تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية لم يكن إلا وليد الدعوات المنادية بتحقيق تنمية مستدامة و حماية البيئة ، و كذا احترام حقوق الانسان ، من أجل ذلك كان لزاما على منظمات الأعمال التوجه نحو استراتيجية جديدة تستجيب لكل التوقعات مما يحقق التوازن والتكامل والتطوير المتبادل بين اتمع والمنظمات

من خلال ما سبق يمكننا صياغة اشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل الجوهري الآتي:

الى اي مدى تساهم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال في الجزائر على تحقيق التنمية المستدامة ؟.

ولمعالجة الإشكالية نتطرق إلى العناصر التالية:

أولا: الإطار النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

نيا: دوافع وأهداف تبني منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية.

لثا: المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر بين واقع المسؤولية الاجتماعية و آفاق التنمية المستدامة

ومن هنا تي أهمية هذه الدراسة في حقل الأهداف التنمية الشاملة والمسؤولية الاجتماعية التي يمكن أن تلخص كالآتي :

- التعريف لمفهوم الشمولي للمسؤولية الاجتماعية و توعية الإدارات خاصة في منظمات الأعمال همية تبني مزيد من المبادرات الاجتماعية التي تساهم في تطوير اتمع وتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة مشاكله الإنسانية والبيئية والإقتصادية.
- التوصل إلى توصيات مفيدة تساهم في حث الإدارات على تبني مسؤولية اجتماعية تجاه مختلف الفئات المستفيدة و تطوير العلاقة مع اتمع.

اولا: الاطار النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

تفاقمت المشاكل الاجتماعية في العصر الحالي - الذي يعرف بعصر العولمة - الذي حول العالم إلى قرية صغيرة في مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية، ولكي لا تتبعثر الجهود وتتلاشى المسؤوليات فلا بد من تضامن أفراد اتمع لمواجهة هذه التحدت المعاصرة، وهذا يتطلب تحديد الدور الذي تقوم به مؤسسات أو قطاعات الأعمال إتجاه اتمع، من خلال تحسين ظروف أفراد اتمع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

حيث تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات، وهي التزامها مستمر في تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والضمان الاجتماعي لأفراد اتمع من خلال توفير الخدمات المتنوعة ما يتعلق لنواحي الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين، وتطوير اتمع المحلي، والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية.

1.التطور التاريخي لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات:

لا يعد مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات مفهوما جديدا، حيث بدأ الحديث عن هذا المفهوم في الستينيات من القرن الماضي، وتزايد الاهتمام لدور الاجتماعي لرأس المال في أعقاب ايار جدار برلين ، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، وكذلك الفضائح المالية لعدد من الشركات العالمية مثل إنرون وآرثر أندرسون وغيرهما من الشركات العالمية التي لفتت الانتباه إلى الممارسات الخاطئة لهذه الشركات وتفشي مظاهر الفساد ا . وهنا ظهرت أهمية تبنى الشركات لبرامج المسئولية الاجتماعية، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الحديث عن برامج المسؤولية الاجتماعية ، زدة الاهتمام لقضا المتعلقة لفقر، وانخفاض مستوى معيشة بعض الفئات، وإنتشار البطالة وكذا تنامي الاهتمام لتنمية الاجتماعية، وردت أهمية مؤشرات الأداء الاجتماعي حينما أوضح "Sheldon" على أن مسؤولية كل منظمة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي والمنفعة المحققة للمجتمع، ثم توالت أبحاث أخرى فقد أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" بضرورة إلزام كافة المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة و المساهمة في التنمية الاجتماعية والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد[1].

2.تعريف و اهمية المسؤولية الاجتماعية:

شهد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات تغيرات جوهرية على مر الزمن، ولا يزال يتطور مع تطور اتمع وتوقعاته . والقاسم المشترك بين أكثرية التعاريف هي أن المسؤولية الاجتماعية للشركات مفهوم تدرج بموجبه المؤسسات الشواغل الاجتماعية والبيئية في السياسات والأنشطة الخاصة عمالها التجارية قصد تحسين أثرها في المجتمع. وفي ما يلي أمثلة لبعض التعاريف[2] :

- عرف (Drucker) المسؤولية الاجتماعية ا التزام المنشأة تجاه اتمع الذي تعمل فيه.

- عرفها (Holmes) هي التزام على منشأة الأعمال تجاه اتمع الذي تعمل فيه و ذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر و تحسين الخدمات الصحية و مكافحة التلوث، و خلق فرص عمل و حل مشكلة الإسكان و المواصلات و غيرها.

- المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة: عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنا الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال لتصرف أخلاقيا و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و العمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة و عائلام و اتمع ككل.

- تعريف منظمة المقاييس العالمية ISO للمسؤولية الاجتماعية ـا " مسؤولية المنظمة عن الار المترتبة لقرارلا وانشطتها على اتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الاخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاه اتمع فضلا عن الاخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين.[3]

وقد أكد العديد من الباحثين على أهمية الاستثمار في المالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية مثل الأعمال الخيرة, بحيث أصبحت تعد إستراتيجية كوا تجلب منافع كثيرة للمنظمة كزدة المبيعات أو تعزيز الصورة الذهنية[4].

وتؤكد العديد من الدراسات التي أجريت في بيئات مختلفة على أهمية المسؤولية الاجتماعية, ومن هذه الدراسات دراسة أجريت في الولات المتحدة الأمريكية في سنة 2006 حيث أظهرت أن ما مقداره 2.3 تريليون دولار من أصل 24 تريليون دولار كانت قد استثمرت في الشركات التي أظهرت نسبة عالية ضمن مقياس المسؤولية الاجتماعية[5].

3.أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[6]:

تتضمن المسؤولية الاجتماعية عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، القانوني، الإنساني، الأخلاقي، والبيئي، وتتركز في بعض المالات خاصة العمل الاجتماعي ، مكافحة الفساد ، التنمية البشرية ، التشغيل والمحافظة على البيئة وتستند المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى نظرية أصحاب المصالح، التي تنص على أن الهدف الأساسي لرأس المال يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لكل أصحاب المصالح, من حملة أسهم ، شركاء، موردين، موزعين، وعملاء وأيضا العاملين، وأسرهم والبيئة المحيطة واتمع المحلي واتمع ككل.

أبعاد المسؤولية الاجتماعية			
المسؤولية اتجاه اتمع	المسؤولية اتجاه حماية المستهلك	المسؤولية الأخلاقية	المسؤولية اتجاه حماية البيئة
إنجاز المشاريع الأساسية تقديم الهبات والتبرعات توفير فرص العمل للنساء وللمعاقين المساهمة في دعم الأنشطة الثقافية والحضارية المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي	التبيين السعر الضمان التعبئة والتغليف التوزيع الإعلان المقاييس والأوزان النقل والتخزين	تناسق أهداف الشركة مع أهداف اتمع عدم احتكار المنتجات وجود دليل عمل أخلاقي للمنظمة تشجيع العاملين على الإبلاغ عن الممارسات السلبية عدم التحايل لأسعار	الالتزام لتشريعات البيئية الاقتصاد في استخدام الموارد الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة تجنب مسببات التلوث آلية التخلص من النفات المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة

المصدر: فؤاد مُحَّد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاسلا على رضا المستهلك (دراسة تحليلية لآراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المنظمات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية)، أطروحة دكتوراه ، جامعة المستنصرية، 2003، ص 4.

إن شمولية محتوى المسؤولية الإجتماعية حذت لباحث carroll إلى يبان أن المسؤولية الإجتماعية تضم أربعة عناصر جوهرية رئيسية وهي:الاقتصادي و الأخلاقي و القانوني والخيرية وفي إطار ذلك طور مصفوفة بين فيها هذه العناصر الأربعة وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة.

إن مسؤولية الشركة الإجتماعية الشاملة هي حاصل مجموع العناصر الأربعة و التي أوردها carroll بشكل معادلة7:

المسؤولية الاجتماعية الشاملة = المسؤولية الاقتصادية+ المسؤولية القانونية+ المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيرية.

الشكل التالي يوضح:هرم المسؤولية الاجتماعية

المصدر: مُحَّد عاطف مُحَّد سين، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية العلوم الإدارية والمالية، 2008، ص32.

نيا: دوافع واهداف تبني منظمات الاعمال للمسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية تمتد من داخل المنظمة حتى خارجها بوصفها تمثل قرارلا لتحقيق منافع اقتصادية مباشرة، فالمسؤولية الاجتماعية الداخلية ترتبط لأفراد والموارد المستخدمة والمرتبطة لأداء المحقق للعمل داخل المنظمة والذي يساهم في تطوير العاملين

وتحسين نوعية حياة العمل المهنية، أما المسؤولية الاجتماعية الخارجية فهي ترتبط لمشاكل التي يعاني منها لتمع ومحاولة معالجتها ومحاربتها.

حيث تباينت دوافع الشركات سواء كانت خاصة أو عامة نحو أهداف تبنها للمسؤولية الاجتماعية كما تباين كذلك دوافع أصحاب المصالح أو ملاك الشركة وإدارا و لتمع المدني من تبني المسؤولية الاجتماعية حيث ينضر لهل البعض علا أا استثمار يعود على الشركة بتعزيز قدرا التنافسية في حين ينضر لها البعض على أا تكلفة اجتماعية و واجب تمليه الدوافع الإنسانية والاجتماعية و الدينية...الخ .

1. المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير ودائم التطور وهو يرتبط لتنمية المستدامة حيث يوجب على المنظمات بجانب البحث عن الثورة والربح الاهتمام لبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يتوجب عليها كذلك العمل في إطار من الشفافية ومراعاة أخلاقيات الأعمال وحقوق الموظفين، ومحاربة الفساد والمنافسة الشريفة، وتتعدى مسؤوليات المنظمات المساهمة في الأعمال الخيرية لتشتمل توفير آليات فاعلة للتصدي للتح مدت الاجتماعية القائمة ومحاولة إيجاد الحلول لديها، وتوفير الدعم والمساندة من قبل إدارا العليا ومجالس إدارا من أجل التوصل إلى التنمية المستدامة في لتمعات التي تعمل ا سواءا محليا أو عالميا.

ففي وقت لم تكن فيه المنظمات تتحدث إطلاقا عن "المسؤولية الاجتماعية" أصبح اليوم النقاش العالمي يركز على قضا البيئة وآفاق التنمية المستدامة، إذ لت المسؤولية الاجتماعية حيزا هاما من النقاشات في مؤتمر جوهانسبرغ 2002[8] ، ولرغم من أن عددا كبيرا من المنظمات تدرك أهمية هذا الاتجاه الجديد إلا أنه لم يتم حصر مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورة مقبولة، ومن أهم المفاهيم الفكرية لهذا المفهوم نذكر مايلي:

المفهوم الكلاسيكي (التقليدي): يستند على أفكار الاقتصادي الشهير آدم سميث القائمة على مبدأ "ما هو جيد للمؤسسة جيد للمجتمع" عتبار الربح الهدف الأول والأخير للمؤسسة وهو منفع ة لتمع؛ ويشير العالم ميلتون فريدمان بقوله: "هناك شيء واحد لا شيء غيره في منظمات الأعمال وبما تتحمله من مسؤولية اجتماعية هو استخدامها للموارد وتصميمها للأنشطة المطلوبة لزدة الأرح على الأمد الطويل وجعل ذلك قاعدة في انجاز أعمالها"9، إلا أن كافة المنظمت تسعى لتقديم أفضل الخدمات للمجتمع ككل مع تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرح بمراعاة الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة وذا يعتبر الربح الهدف الوحيد للمنظمة.

المفهوم الإداري: حيث يشير العالم الاقتصادي Paul Samuelson: "أن منظمات الأعمال الكبيرة هذ ه الأم لا تتعهد بتحقيق مسؤوليتها الاجتماعية فقط، بل إا يجب أن تحاول وبشكل م عمل ما هو أفضل"، فمع التطورات الحاصلة والطبيعة الجديدة للمنظمات ظهرت فجوة كبيرة فيما يخص المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية والأهداف التي تطمح المنظمة الوصول إليها، فتبلو رت الأفكار وظهر مفهوم جديد أكثر بعدا وعمقا يقوم على فكرة أن المنظمة نظام مفتوح تحقق منفعتها الذاتية مع تحقيق منافع أخرى كإرضاء حاجات الأفراد والاهتمام لعمال كتوفير الأمن، السلامة، الرعاية الصحية....الخ، وما عزز المفهوم الإداري

للمسؤولية الاجتماعية مجموعة الأفكار التي طرحتها لجنة التطوير الاقتصادي بوصفها المفهوم كونه " يمثل علاقة المنظمة لزئن واتمع ككل".

المفهوم البيئي: فبعد أن أدرك المسيرون أن المسؤولية الاجتماعية لا تنحصر فقط داخل المنظمة وإنما تتعدى حدودها ذلك لتصل إلى أطراف وفئات خارجية عديدة، ظهر مفهوم جديد سمي ب "المفهوم البيئي" أو "نموذج البيئة الاجتماعية"، حيث اعتبر المفهوم الأكثر حداثة وارتباطا لبيئة، وما ميز ذلك مختلف الأبحاث والدراسات التي أجراها العديد من الباحثين وكأفضل مثال دراسة كل من "Ralph Nader et John K.Galbraith"على مجموع المنظما ت الصناعية الكبيرة ومدى ثيرها على اتمع وا وصلا إلى استنتاج مفاده : "عندما تكون المصلحة الاجتماعية العامة هي القضية فليس هناك أي حق طبيعي يعلو تلك المصلحة"[10]، بمعنى أن المصلحة العامة للمجتمع من أولوت المنظمة وفوق أي اعتبار ذاتي؛ ولتالي فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يقوم على مدى تحقيق مصلحة اتمع مع تحقيق الأرح على المدى الطويل بمراعاة حاجات الأفراد وتلبيتها والمحافظة على البيئة واعتبارها مسؤولية الجميع.

شهد تعريف المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تغيرات جوهرية على مر الزمن ولا يزال يتطور مع تقدم اتمع وتطور توقعاته، إذ لا يوجد تعريف يحظى بقبول عالمي، كما لا يوجد توافق في الآراء بشأن قائمة ائية للقضا التي يشملها. ويسلم عادة أن المسؤولية الاجتماعية ليست عملا خير من جانب المنظمة ولا امتثالا مطلقا للقانون، والقاسم المشترك بين أكثرية التعاريف هي أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تدرج بموجبه المنظمات الشواغل الاجتماعية والبيئية في السياسات والأنشطة الخاصة عمالها قصد تحسين أثرها في اتمع. كما يبين 2008 Gond J.P, Igalens. J. يوجد عدة مقارت نظرية للمسؤولية الاجتماعية و لتالي تكون المسؤولية الاجتماعية بمثابة عنصر تنظيم و توافق ما بين المؤسسة و اتمع[11]

وتتمثل المسؤولية الاجتماعية للمنظمة في إدارا للأعمال بطريقة تستوفي أو تتجاوز توقعات اتمع الأخلاقية والقانونية والتجارية والعمومية في إدارة الأعمال، وتعتبر المنظمات الرائدة أن المسؤولية الاجتماعية هي أكثر من مجموعة الممارسات المنفردة أو الأعمال العرضية أو المبادرات التي ستبررها علاقات السوق أو العلاقات القائمة مع الجمهور أو غيرها من فوائد الأعمال التجارية، بل تعتبر المسؤولية الاجتماعية مجموعة شاملة من السياسات والممارسات والبرامج التي تدمج في جميع مراحل عمليا ومراحل اتخاذ القرار التي تدعمها وتكافئها الإدارة العليا.

وحيث يسعى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية إلى توضيح معنى المسؤولية الاجتماعية للمنظمة والتي عرفها ب " السلوك الأخلاقي لمنظمة ما اتجاه اتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في منظمة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم"، وقد يغطي المفهوم أيضا القيم المرتبطة بحماية البيئة، وحسب البنك الدولي فالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة ما هي " إلا التزام قطاع الأعمال لإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة ولعمل مع الموظفين وأسرهم واتمع المحلي واتمع عامة من أجل تحسين وعية حيلم ساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على حد سواء"[12].

ولرغم من كل الاختلافات والتباينات في تعريف المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال إلا أن هناك جانبين يمكن التركيز عليهما13 ، الأول قانوني ينطلق أساسا من العلاقة القائمة بين اتمع والمنظمة ويتمثل مضموا في أن هذه الأخيرة لها عمليات تنفذها وسلوكا تمارسه وأهدافا تحققها و لتالي لابد أن يكون لذلك آره التي تمتد لتغطي كل اتمع أ كانت تلك الآر، أما الثاني يتمثل في الجانب الإنساني ويقوم على الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمة بصفتها وحدة مستقلة تعمل في مجتمع ومدى مساهمتها

فيه، فالعلاقة التي تتكون في بيئة المنظمات هي التي ت شكل اتمع لذلك هناك التزامات اجتماعية وإنسانية تقع تحت مسؤولية المنظمة.

2. فوائد المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال

لتحقيق تكامل المسؤولية الإجتماعية مع قرارا وأنشطتها، يمكن للمنظمة تحقيق فوائد هامة مثل: [14]

- تشجيع عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم مطو ر لتطلعات اتمع، والفرص المرتبطة لمسؤولية اتمعية ومخاطر عدم تحمل المسؤولية اتمعية.
- تحسين ممارسات إدارة المخاطر.
- تعزيز سمعة المنظمة، وتشجيع ثقة أكبر للجمهور.
- تحسين تنظيم العلاقة مع الأطراف المعنية.
- تعزيز ولاء الموظفين وروحهم المعنوية، وتحسين سلامة وصحة العاملين من الجنسين، والتأثير الإيجابي على قدرة المنظمة على توظيف وتحفيز الموظفين والاحتفاظ م.
- تحقيق الوفرات المرتبطة بزدة الإنتاجية وكفاءة الموارد، وخفض استهلاك الطاقة والمياه، وخفض النفات، واسترداد قيمة المنتجات المشتقة من جانب، وزدة وفرة المواد الخام.
- تحسين اعتمادية ونزاهة المعاملات من خلال المشاركة السياسية المسئولة، والمنافسة العادلة، وانعدام الفساد.
- المنع أو الحد من الصراعات المحتملة مع المستهلكين بشأن المنتجات أو الخدمات.
- المساهمة في حيوية المنظمة على المدى الطويل عن طريق تعزيز استدامة الموارد الطبيعية والخدمات البيئية.
- المساهمة في الصالح العام، وتعزيز اتمع المدني والمؤسسات.
- تحسين الأداء المالي وتخفيض تكاليف التشغيل؛
- تحسين الأداء البيئي وتقليل إنبعات الغازات التي تسبب تغير المناخ أو تقليل استخدام المواد الكيميائية الزراعية؛
- تقليل تكاليف التخلص من النفات من خلال مبادرات إعادة تدويرها؛
- خفض نسبة غياب العاملين، وزدة الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين، وخفض تكاليف التوظيف والتدريب.
- تعزيز صورة وسمعة العلامة التجارية والمبيعات وولاء العملاء؛
- زدة الإنتاجية والجودة والفعالية والكفاءة الإنتاجية؛
- تخفيض الرقابة التنظيمية.

إن قيام المنظمات بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد اتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بممارسلا والمساهمة في إنجاح خططها وأهدافها، علاوة على المساهمة في سد احتياجات اتمع المتغيرة[15] ومتطلباته الضرورية، إضافة إلى خلق مناصب عمل جديدة من خلال إقامة المشاريع الخيرية والاجتماعية ذات الطابع التنموي، وقد أظهرت معظم الدراسات التي أجريت على المنظمات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية وجود صلة حقيقية بين الممارسات الاجتماعية للمنظمة والأداء المالي الايجابي؛ فقد لاحظت إحدى الدراسات التي أجريت عام 1999 أن المنظمات التي قامت لالتزام بصورة معلنة

بقواعد أخلاقية محددة قد فاقت في أدائها المنظمات المثيلة التي لم تعلن مثل هذا الالتزام بمقدار 2-3 مرات وذلك لمقارنة مع قيمة أسهمها السوقية .

حسب Reynaud 2003 [16] تتركب كفاءة المنظمة من اجتماع الكفاءات الاقتصادية و الكفاءات البيئية و الكفاءة الاجتماعية و يذهب لإلى غاية و ضع مجموعة من المؤشرات لهذه الأخيرة

ولاحظت دراسات أخرى أن المنظمات التي تبنت برامج موجهة لتحسين ظروف معيشة المستخدمين، كالتأمينات والتسهيلات المختلفة قد أسهمت في خفض مدة الغياب عن العمل، وحسنت القدرة على الاحتفاظ لموظفين الأكفاء، وساهمت في زدة الإنتاجية المتوسطة للعاملين، وقلصت لتالي تكلفة التوظيف الجديد والتكوين؛ ولقد برهنت دراسات أخرى على أن جهود المنظمات في مجال تحسين ظروف العمل وإشراك العاملين في عملية صنع القرار تؤدي في الغالب إلى زدة الإنتاجية وتقليل الأخطاء؛ كما وجدت دراسة أخرى أن برامج الرعاية الصحية تزيد إنتاجية العاملين وتخفض تكلفة التغيب عن العمل أو تركه، وتقلل دعاوى الإصابة لإعاقة، أو الدعاوى الخاصة لرعاية الصحية بنسبة 30 %.

ومع تعاظم ثير الإعلام وازدد تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها في الوقت الحاضر فإن المستهلكين توا أقدر على تمييز المنظمات ذات السمعة الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يعنى أن المنظمات ذات الاسم التجاري الجذاب بفعل السياسات المستجيبة اجتماعيا (مثل ظروف وشروط العمل في المنظمة ومدى ملائمتها وعدالتها للعاملين ، وعدم استغلال الأطفال أو النساء كعمالة رخيصة، وعدم الإضرار لبيئة، عدم وجود مواد أو مكوت معدلة جينيا...الخ) تستفيد من سمعتها الحسنة من أجل تنمية مبيعالا وخلق التزام أقوى لدى العملاء بسلعها وخدمالا؛ وإلى جانب المستهلكين الذين تتأثر مواقفهم من المنظمات تبعا لممارسالا، فإن منظمات الأعمال المعروفة بسمعتها الجيدة واستجابتها لمسؤوليتها الاجتماعية تكون أقدر لهى كسب بقية مجتمع الأعمال إلى جانبها، وعلى اجتذاب رؤوس أموال جديدة. هذا إضافة إلى أا تفلح في الحصول على معاملة أفضل من جانب الحكومات فالأخيرة تكون أكثر استعدادا لمنحها مزا و أفضليات إضافية مثل الإعفاءات والتخفيضات على الرسوم والضرائب بدلا من إخضاعها للرقابة الصارمة[17].

و عليه يمكن القول أن نجاح قيام المنظمات بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساسا على التزامها بثلاثة معايير هي: الاحترام والمسؤولية (بمعنى احترام المؤسسة للبيئة الداخلية "العاملين" والبيئة الخارجية " أفراد لتمع") ؛ دعم لتمع ومساندته وحماية البيئة.

3. مبادئ و دوافع المسؤولية الاجتماعية:[18]

- أن الجميع يتحمل المسؤولية تجاه النفس والأسرة ولتمع.
- المشاركة في العمل الخيري هو أساس الاستقلال الاقتصادي.
- يجب أن تسعى الحكومات إلى تشجيع أفراد لتمع لكي يساعدوا أنفسهم.
- ربط المسؤولية الاجتماعية لمعتقدات والقيم الإسلامية.
- رد الجميل للمجتمع لإنفاق على الأعمال الخيرية.

- أن المسؤولية الاجتماعية وسيلة للالتزام الإيجابي للشركات والمؤسسات تجاه اتمع من خلال تنمية الموارد البشرية.

لثا: المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر بين واقع المسؤولية الاجتماعية و آفاق التنمية المستدامة

تعتبر فترة بداية التسعينات مرحلة هامة نحو التحول في الاقتصاد الجزائري للنظام الحر عن طريق ما يعرف قتصاد السوق و الذي يمنح استقلالية اكثر للمؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، فكان هذا التحول حتمي نظرا موعة المخرجات التي افرزا مر حلة ما قبل 1988 (مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات)، و خاصة في مجال المسؤوليات الاجتماعية، حيث يمكن أن نبرز أهم خصائص هذه المرحلة في الجدول التوضيحي التالي:

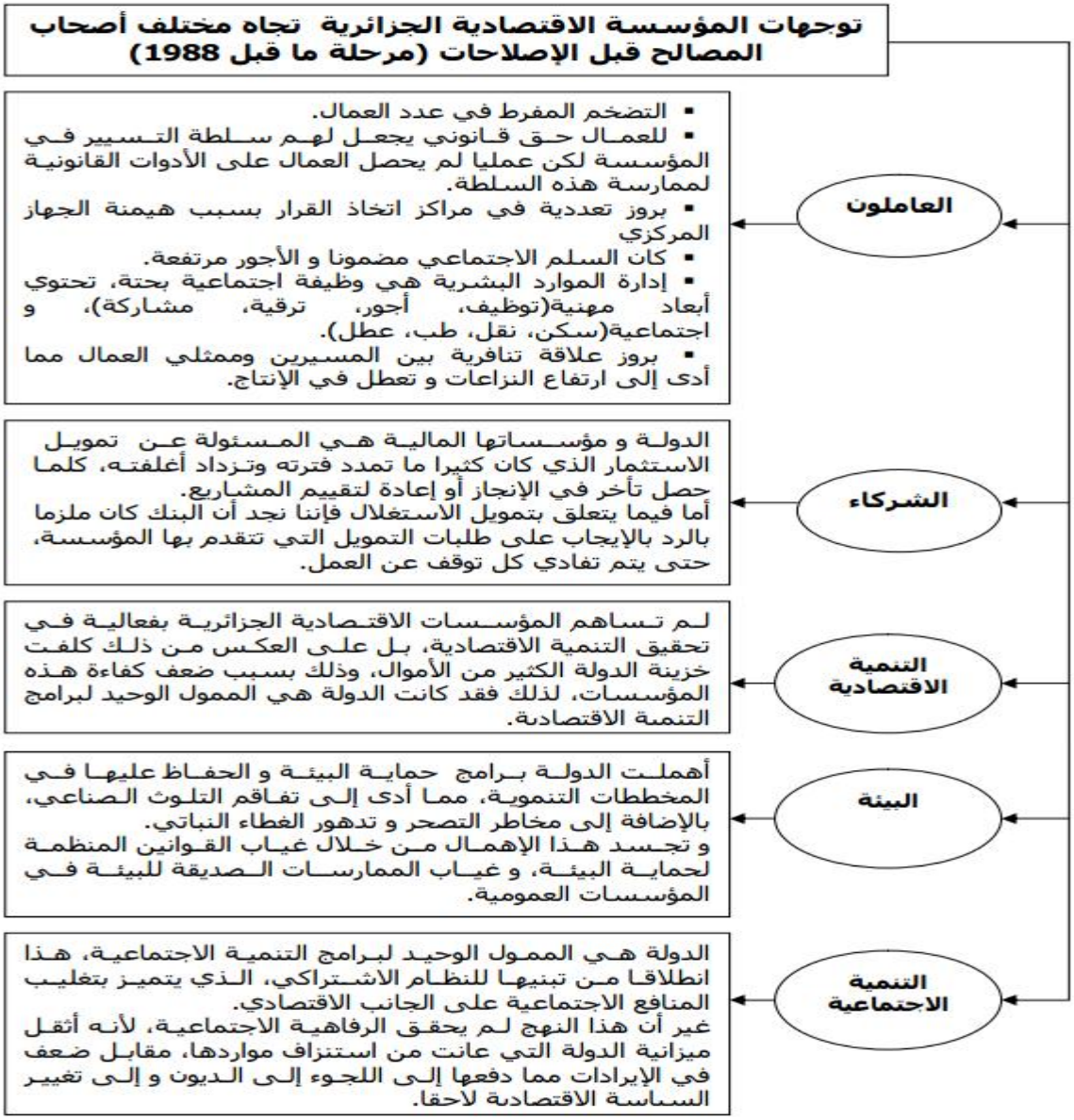

المصدر : مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه ، جامعة وهران، 2014/2013، ص249.

و قد رافق هذا التحول عمليات اصلاح شاملة لتهيئة المؤسسات الاقتصادية للدخول فيه، فأصبحت المؤسسة الاقتصادية العمومية تم لوظائف التالية [19]:

- انتاج الثروة لمصلحة الاقتصاد الوطني .
- التحسين المستمر لانتاجية العامل و انتاجية رأس المال.
- تعميق الخيار الديمقراطي على مستوى ادارة و تسيير المؤسسة العمومية.

- التحسين المستمر للمستوى التكنولوجي و العلمي في المؤسسة الاقتصادية العمومية.

1- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر في ظل اقتصاد السوق :

من أهم مفرزات تبني نظام اقتصاد السوق التوجه نحو الخوصصة و لتالي نحو تفعيل القطاع الخاص و الذي كان على حساب القطاع العام، و لاشك أن هذه المرحلة الانتقالية أربكت نظام التسيير في المؤسسات و كان لها الأثر على الأداء الانتاجي و المردودية الاقتصادية و حتى في الجانب الاجتماعي .

فمع التوجه نحو القطاع الخاص، ظهرت آر و تغيرات في العلاقات مع أصحاب المصالح حيث انتقل هدف المؤسسات و أولويتها من الهدف الاجتماعي إلى الهدف الربحي.

ففي الجانب الاقتصادي: يمثل الجدول الموالي نسب التغيرات في الاداء الاقتصادي ما بين سنتي 1989 و 2007.

القطاع	نسبة التراجع لمئة
الصناعة الكيماوية	% 20
الصناعة النسيجية	%18.2
الصناعة الجلدية	%16.1
الصناعات المتنوعة	%16
صناعة الخشب و الورق	%11.5
الصناعات الغذائية	%5.9

المصدر: عبد الرحمن تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر ، العدد12، 2009، ص75. نقلا عن مقدم وهيبة، مرجع سابق.

عرفت عدة قطاعات اقتصادية تراجعا في الاداء الاقتصادي ما بين 1989 و 2007 و هي قطاعات منتجة و تمثل ركيزة الصناعات الخفيفة في الجزائر حيث عرفت الصناعات النسيجية تراجعا بما يتجاوز 18 لمئة كما عرفت صناعة الجلود هي الاخرى تراجعا بمعدل 16 لمئة و اجمالا فإن القطاعات الانتاجية الستة المذكورة سابقا عرفت انخفاضا مع تبني نظام الخوصصة و الانفتاح ما يؤكد على ان الفترة التي تلت الاصلاحات نحو استقلالية المؤسسات عرفت انخفاض في المردودية الاقتصادية و لتالي فهذه القطاعات ما زالت تحت ثير سوء التسيير الموروث من الحقبة السابقة.

بينما عند المقارنة بين انتاج القطاعات السباقة ما بين سنتي 2008 و 2011 نلاحظ ان هناك تحسن في الأداء الاقتصادي و خاصة في القطاع الخاص على عكس القطاع العام و الذي عرف تراجع مستمر في صناعتي الجلود و النسيج بينما لم تعرف قي في مجال صناعة الأغذية فقد عرفت تحسن كبير و لمقارنة مع القطاع الخاص فقد حقق نتائج ايجابية في جل القطاعات

تركيز القطاع الخاص على المال الكيماوي و الصناعات الغذائية حيث عرف تحسن بنسبة 25.14 % في الصناعة الكيماوية و نسبة 36.32 % في الصناعات الغذائية.

و يكمن أن نربط هذا التحسن في الأداء إلى عامل المسؤولية الاجتماعية الموجود في القطاع الخاص عكس القطاع العام ، حيث تساعد الحوكمة في رفع الأداء الانتاجي في المؤسسات كما أن تشارك المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص يعتبر أكبر من القطاع العام و هو ما يعمل على تحقيق تنمية مستدامة .

جدول يوضح مقارنة في الأداء الاقتصادي لكل قطاع حسب الصناعات مابين سنتي 2008 و 2011.

	القطاع	2008	2011	نسبة التقدم
صناعات كيماوية	العام	30945,2	33038,5	6,76%
	الخاص	88669,8	110962,2	25,14%
	لموع	119615	144000,7	20,39%
صناعة نسيجية	العام	4586,6	3869,2	-15,64%
	الخاص	38666,4	40052,8	3,59%
	لموع	43253	43922	1,55%
صناعة الجلود	العام	1246,4	954,5	-23,42%
	الخاص	4915,9	5341,3	8,65%
	لموع	6162,3	6295,8	2,17%
صناعة الخشب	العام	17993	18026,7	0,19%
	الخاص	17533,9	19383,4	10,55%
	لموع	35526,9	37410,1	5,30%
صناعات غذائية	العام	107866,3	143147,2	32,71%
	الخاص	499556,9	680999,5	36,32%
	لموع	607423,2	824146,7	35,68%
صناعات متنوعة	العام	50474,2	55291,3	9,54%
	الخاص	3701,1	3931,8	6,23%
	لموع	54175,3	59223,1	9,32%
اموع	العام	213111,7	254327,4	19,34%
	الخاص	653044	860671	31,79%
	لموع	866155,7	1114998,4	28,73%

المصدر : من اعداد الباحثين بناء على الديوان الوطني للاحصائيات www.ons.dz ، الحسات الاقتصادية من2000إلى 2011، الصادرة عن الديوان الوطني للاحصاء .

و من الجانب الاجتماعي فقد سعت الدولة من خلال هذا التوجه نحو تحميل المؤسسات مسؤوليات أكبر تجاه العاملين و تحسين أدائهم و منحهم الحوافز من أجل الرفع من القدرة الانتاجية و جعل العمال جزء من المؤسسة، كما أا في جانب أخر سعت ايضا إلى الحد من ظاهرة البطالة و رفع القدرة التشغيلية للعمل على دفع الاقتصاد الوطني نحو التنمية المستدامة.

الجدول التالي يوضع تطور نسب التوظيف في القطاعين العام و الخاص

السنوات	2008		2009	
القطاع العام	%36.9	2857000	%31.2	2504000
القطاع الخاص	%63.1	4892000	%68.8	5521000

المصدر : مقدم وهيبة ، مرجع سابق، ص 253.

يلاحظ ن القطاع الخاص يغطي نسبة كبيرة من الطبقة العمالية في الجزائر حيث ما يقارب 65 لمئة من القوة التشغيلية تستحوذ عليها القطاعات الخاصة.

فقد تقلص دور القطاع العام في امتصاص البطالة بشكل ملفت، و لكن لرغم من ذلك لا يكمن انكار أن للطبقة العمالية في الجزائر مكاسب لا يمكن الاستهانة ا، فمثلا الحد الأدنى للأجور، نجد دولا كثيرة لا تملك قانو ينظم الحد الأدنى للأجور، و بخلاف ما يوجد في الجزائر ، لاضافة إلى مكاسب أخرى من بينها الحماية ضد الأخطار المهنية و طب العمل، هيك عن جانب التفاوض الجماعي، و الحق النقابي، و الحق في العطل.

أما لنسبة لدور المؤسسة الاقتصادية العمومية فهي تساهم في برامج اجتماعية مختلفة على فترات خصوصا خلال المواسم الدينية و الوطنية، حيث تساهم في رعاية الأطفال المرضى و بناء المساجد و المراكز الصحية، و تدعم ماليا بعض الجمعيات الخيرية، لكن هذه المبادرات قليلة إذا ما تم مقارنتها بتلك التي تقوم ا الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، و يتفاوت توافر هذه البرامج من مؤسسة لأخرى ذلك لأن الصحة الاقتصادية و المالية للمؤسسات هي التي تقرر امكانية ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه اتمع أو لا نظرا لأا تحتاج إلى التمويل و توفر السيولة.[20]

2- الدوافع التي تشجع الشركات في الجزائر على الاهتمام بمفهوم المسئولية الاجتماعية :

تتمثل الدوافع التي تشجع الشركات المحلية على الالتزام بمسئوليالا الاجتماعية فيما يلي : [21]

-الحاجة إلى توفير مناخ أفضل لممارسة الأعمال، ومستوى أفضل من الحوكمة والشفافية والمصارحة الطوعية، واحترام القوانين.

-إرساء بعض القيم الهامة لدى العاملين لشركات لتحفيزهم على احترام قيم العمل والتميز، ويشجع ذلك على اجتذاب أفضل العناصر البشرية والعمالة المؤهلة والمدربة.

-الاهتمام برفع مستوى الإنتاجية لمواجهة زدة حدة المنافسة عالميا ومحليا.

-الالتزام بتطبيق المواصفات العالمية، خاصة عند التصدير للخارج والتأهيل لشروط المشترت الحكومية.

-تحسين العلاقة بين الشركات ومختلف أصحاب المصالح من مستهلكين وموردين والشركات عابرة القارات من خلال سلاسل التوريد العالمية.

-استخدام برامج المسئولية الاجتماعية كأداة للمتابعة والتقييم داخل الشركات.

-الالتزام لاتفاقيات الدولية خاصة في ضوء انضمام الجزائر للميثاق العالمي للأمم المتحدة واستجابة لمبادرات البنك الدولي والبرمج الإنمائي للأمم المتحدة.

-الوفاء لالتزامات المترتبة على إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع الاتحاد الأوروبي وما يترتب على ذلك من ضرورة تطبيق برامج المسئولية الاجتماعية

3-تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تنمية مستدامة:

في سياق تحدت النظام الإقتصادي العالمي الجديد وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد أضحت الصناعات التقليدية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا للتنمية المستدامة بشقيها الإقتصادي و الإجتماعي عتبارها قطاعا منتجا للثروة و فضاء حيوي لخلق فرص العمل ، ولن يكون لها هذا الأثر الكبير إلا إذا كانت مقرونة قتراح سياسات رشيدة مدعمة ليات وميكانيزمات فعالة و قابلة للتنفيذ ، وقد درت الوزارة بمشروع إستراتيجية جديدة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية ، وقد شملت هذه الإستراتيجية 4 محاور

المحور 1: تناولت فيه تشخيص الوضعية الحالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أبعادها ، وإبراز المعوقات التي تقف عقبة في تنميتها.

المحور 2: تطرقت فيه إلى الأه داف و الخيارات و العناصر المستهدفة من وراء وضع هذه الإستراتيجية و للتخفيف من آر البطالة وامتصاص اليد العاملة من الضروري وضع آليات من شأا أن توسع في سوق العمل و تحقيق التنمية المحلية و هذا يتطلب ترقية

الإستثمار

المحور3 : تطرقت فيه إلى الوسائل الكفيلة بدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف الأصعدة ، في مجال التمويل وضعت الوزارة آليات عن طريقها تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المنتجات المالية و البنكية و كذا خطوط القرض و إنشاء المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذا القطاع وإستخدام الأدوات الحديثة في مجال التسيير ، أما في مجال التأهيل فإنه يتحتم الإسراع في هيل القطاع بدف الرفع من الكفاءة الإنتاجية و القدرة التنافسية خاصة وأن الجزائرمقبلة للإنضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة و في مجال التكوين فقد تم إعداد برامج للتكوين موجهة خصيصا لإطارات ومسيري المؤسسات و كذا المقاولين وفق نماذج وتطبيقات التسيير الحديثة لإكتساب ثقافة وكفاءة التسيير و الإدارة ، فضلا عن إنشاء مراكز الدعمات.

المحور4 : أبرز أهمية الشراكة و التعاون الدولي لما لها من آر و إنعكاسات على المؤسسة الجزائرية في المدى البعيد والمتوسط[22].

خاتمة :

ختاما يمكن أن ندرك أهمية المسؤولية الاجتماعية داخل منظمات الأعمال و آرها الايجابية على أداء المؤسسات حيث تبين من خلال الدراسة أن القطاع الخاص يعرف تطورا ملحوظا في تبني و تطبيق المسؤوليات الاجتماعية خاصة مع التوجه نحو اقتصاد السوق و فتح المال أمام القطاع الخاص على عكس القطاع العام الذي يعاني خلل في تحمل المسؤوليات الاجتماعية موروث من فترة التسيير الاشتراكي للمؤسسات، كما أنه تبين أيضا أن هناك حتمية واضحة مفادها انعكاس المسؤولية الاجتماعية على أداء العمال و لتالي أداء المؤسسة ككل في سبيل تحقيق تنمية مستدامة اجتماعية و اقتصادية و بيئية.

و مما سبق ذكره يمكن الخروج بتوصيات خاصة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية حيث :

- لا بد من بذل المزيد من الجهود من اجل توفير جو و مناخ ملائم داخل منظمات الأعمال.
- الدعوى إلى عملية تشخيص شاملة للوقوف على النقائص و تداركها و خاصة فيما يتعلق بمعوقات التنمية في المؤسسات الاقتصادية .
- إرساء بعض القيم الهامة لدى العاملين لشركات لتحفيزهم على احترام قيمة العمل .
- العمل على تحسين العلاقة بين الشركات ومختلف أصحاب المصالح من مستهلكين وموردين.
- الرفع من مستوى الحوكمة والشفافية داخل الشركات.
- العمل على حماية البيئة و المحيط من خلال برامج خاصة بذلك و خاصة في المال التوعوي.

المراجع والاحالات:

1 - نهال المغربل و ياسمين فؤاد، **المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر:بعض التجارب الدولية**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل 138، سبتمبر 2008، ص 4.

2 - أنظر: - الأمم المتحدة، **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة**، منشورات الأمم المتحدة 2004 ، ص27-29.

-حسين الاسرج، **المسؤولية الاجتماعية للشركات**, المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، العدد 90، 2010 ص4.

3- فالح عبد القادر الحوري، ممدوح الزيادات ، واخرون ، **ادارة الصورة الذهنية للمنظمات الاردنية في اطار واقع المسؤولية الاجتماعية "دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية"**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، ص6.

[4] - Margolis, Joshua and Walsh, James "Misery Loves Companies: Rethinking Social Initiatives by Business," *Administrative Science Quarterly*, 48 (2003): 268-305; N

[5] - Heslin,A.Peter. and Ochoa, D. Jenna.(2008).Understanding and developing strategic corporate social responsibility, *Organizational Dynamics, Vol.37,No.2,pp.125-144,retrieved from google.com*

6 - صالح سليم الحموري، **المسؤولية الاجتماعية المجتمعية بين النظرية والتطبيق**، http://www.forum.yemenbest.com/showthread.php?t=151

7 - محمد عاطف محمد ياسين، **واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية العلوم الإدارية والمالية، 2008 ، ص33.

[8]- محمد عادل عياض، "**المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: مدخل لمساهمة منظمات الأعمال في الاقتصاد التضامني**"، ملتقى الاقتصاد التضامني، 2005/05/12، جامعة تلمسان.

[9]- تامر ياسر البكري، **"التسويق والمسؤولية الاجتماعية"**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2001، ص 30.

[10]- تامر ياسر البكري ، مرجع سابق ص 30.

[11] - Gond J.P, Igalens. J. La responsabilité sociale de l'entreprise, , collection Que Sais-je ? Puf, Nov 2008

[12]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "**كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة**"، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف/ 2004، ص 27،28.

[13]- محمد عادل عاض، " ***المسؤولية الاجتماعة للمؤسسة:مدخل لمساهمة منظمات الأعمال في الاقتصاد التضامني***"، ملتقى الاقتصاد التضامني،2005/02/12، جامعة تلمسان، ص 258.

[14]- عزاوي عمر، مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سايح، **مداخلة بعنوان : دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي**، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، ص15.

[15]- أحمد عبد الكريم عبد الرحمن، "**المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال:مجالاتها، معوقات الوفاء بها (دراسة ميدانية)**"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 11، العدد 2، عمان الأردن، 1997.

[16] - Reynaud. E., Développement durable et entreprise : Vers une relation symbiotique, Journée AIMS Atelier développement, ESSCA, Angers, pp. 1-15

[17]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سابق.

[18]- عزاوي عمر ، مرجع سبق دكره، ص 15.

[19] - Youcef Debboub, le nouveau mécanisme économique en Algérie, Office des publication universitaires , Alger, 2000, p 30.

[20] - مقدم وهيبة، مرجع سابق، ص254.

21- زايد مراد، مداخلة بعنوان **المسؤولية الإجتماعية للشركات في ظل المتغيرات العالمية** – حالة الجزائر- نقلا عن الموقع :

http://iefpedia.com/ ، تاريخ التصفح 2016/09/22.

[22]- منتدى التمويل الاسلامي، الموقع الالكتروني: http://islamfin.go-forum.net/t611p15-topic تاريخ التصفح يوم 2016/09/23 على الساعة 20.30.